

إشكالية العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني

تاريخ قبوله للنشر ٢٠٠٢/١/١٣

تاريخ تسلّم البحث ٢٠٠١/٨/٢٦

عبد الحميد مصطفى السيد*

Abstract

This study aims at discussing the relation between syntax and rhetorics (Al Ma'ani), as they represent two linguistic levels.

The study tries hard to specify the relation between the two sciences, distinguishing their definition, and recognizing their origin in analyzing structures or describing them. The study, also, tries hard to discuss the claims of the contemporaries in describing the Arabic syntax as matter of form and their calls to add the rhetoric (Al Ma'ani) science to it. The study found out that the distinction between the two sciences does not affect their completeness which leads to the unity of the linguistic system and its multiple levels: Through syntax the structural concept can be achieved, while through rhetorics (Al Ma'ani) the objectives of the expression and communications are achieved.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تبين العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني، باعتبارهما يمثلان مستويين من مستويات النظام اللغوي.

وقد اجتهدت الدراسة في ضبط العلاقة بين العلمين، وميّن حدودهما، وتبين منطلقاتهما وأصولهما في تحليل التراكيب أو وصفها، كما اجتهدت في مناقشة دغوى المحدثين بوسم النحو العربي بالشكلية، ومُناداتهم بضمّ علم المعاني إليه، فانتهت إلى أنّ التمايز بين العلمين واستقلالية كلّ منهما لا ينقض تكاملهما بما يحقّق وحدة النظام اللغوي وتعدد مستوياته، فيعلم النحو يتحقّق فهم البنية التركيبية، ويعلم المعاني تتحدّد أهداف التعبير والتواصل.

مقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى تبين العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني، باعتبارهما يمثلان مستويين من مستويات النظام اللغوي. وتهدف أيضاً إلى ضبط الحدود بينهما وتوصيفهما من حيث: عنايتهما بالمتكلم والمتلقّي، والمبنى والمعنى، وضبط النظام ووصف المقام، والشكلية والوظيفية.

أما الإشكالية التي أثارت موضوع هذه الدراسة فتتمثل في دعوة أطلقها

* أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية وأدابها، كلية العلوم والآداب، الجامعة الهاشمية، الزرقاء.

إشكالية العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني عبد الحميد مصطفى السيد

إبراهيم مصطفى، صاحب كتاب «إحياء النحو» يسمّ فيها النحو العربي بالشكلية^(١)، والاقتصار على الإعراب، ومطالبته بـ (إحيائه)، وذلك بإعادة «علم المعاني» إليه، الذي فصله النحاة» عن النحو فصلاً أرهق روحَ الفكرة وذهب بنورها»^(٢). وتبعه جماعة من الباحثين المحدثين^(٣)، الذين ردّدوا الكثير من أهدافه وأقواله، فنادوا بضمّ علم المعاني إلى علم النحو، للخروج بالنحو من دائرة الشكلية إلى دائرة الوظيفية.

وتجتهد الدراسة في ضبط العلاقة بين هذين العلمين، بالوقوف على نشأتها ودواعيها وأهدافها، وميّز حدودهما، وتبئين منطلقاتها وأصولها التي احتكم إليها في تحليل التراكيب أو وصفها، والآفاق التي يرتادها التحليل ولا يجاوز معالم فيها، محققاً التوافق بين المنهج والغاية.

وتستعين الدراسة، بقدر، بالأنظار اللسانية الحديثة، بقصد الاستفادة من أدواتها المنهجية ومُعطياتها في عرض مادة الدراسة وتحقيقها، والاستئناس بنتائجها النظرية.

وإذا ما استوى ذلك أوّينا إلى ممارسات النحويين والبلاغيين والمفسرين ومعالجاتهم للتراكيب اللغوية، فجعلناها دليلاً ومؤسّساً على ما سنذهب إليه في هذه الإشكالية، إشكالية العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني.

أما الدراسات السابقة فلم تعرض دراسة لهذا الموضوع مفصلاً على هذا النحو، عدا مقاربات المحدثين للتراث العربي على نحو ما صنع إبراهيم مصطفى ومن تبعه، ولمحات أو مسائل جزئية وردت في أعمال بعض المحدثين^(٤).

وأما كتاب «التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني»^(٥) فيدرس طبيعة الدرس النحوي قبل عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ/ ١٠٧١م) وكيفية طرح عبد القاهر للتراكيب النحوية طرْحاً بلاغياً يستقصي أحوال السامع والمنتكلم ومقام الحال.

نشأة النحو ودواعيها

يبدو من السياق التاريخي لنشأة النحو العربي أن نزول القرآن الكريم باللسان العربي هو الذي وجّه الدراسات النحوية وجهة خاصة؛ فقد انتشر الإسلام في بقاع كثيرة، ودخلت فيه أجناس مختلفة من غير العرب، فخلق ذلك أوضاعاً اجتماعية

إشكالية العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني عبد الحميد مصطفى السيد

وأخرى لغوية دفعت إلى دراسة اللغة وتحليلها، وتكوين تصور واضح لبنيتها وتراكيبها واستعمالاتها، وُصولاً إلى فهم النص القرآني، ولاستعمالها كما نزل بها الوحي، لئلا ينقطع الاتصال بين المسلمين والقرآن الكريم.

ولا بُدَّ للباحث، وهو ينظر في مؤلفات النحاة وتصانيفهم، أن يراعي هذا الواقع الذي انبثق منه هدفهم في الوضع «حتى لا ينتهي إلى مضارباتٍ غير مُجدية»^(٦) ولا يلجأ إلى انتقادهم من منطلق آخر يختلف عن منطلقاتهم.

ويبدو، أيضاً، أنَّ انطلاق النحاة من ذلك الهدف الجليل، وهو فهم النص القرآني والحفاظ عليه من اللحن، فرض عليهم أن يقيموا صرح النحو العربي على دور «المتلقي» لا دور «المتكلم»، فجعلوا منهجهم في دراسة بناء الجملة يبدأ من المبنى ليصلوا إلى المعنى، من خلال استقراء كلام العرب، أي أنهم استنبطوا قواعدهم باستقراء الأداء Performance الذي يتلقاه المتلقي.

حدُّ علم النحو

ومن أهم المؤشرات التي تدلُّ على ما وصل إليه علم النحو من نَضْجٍ وتمكُّن: أن حدَّه عندهم كان يَعْنِي دراسة القوانين التي تأتلف بمقتضاها الكلم لتكوين الكلام، ونستطيع أن نتبيَّن هذا من دلالة حد النحو في مصنفاتهم، فهذا ابن جني (ت ٣٩٢هـ / ١٠٠٢م) في «خصائصه» يُعرِّفه بأنه^(٧): «هو انتحاء سمتِ كلام العرب، في تصرِّفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك».

وواضح أن ابن جني يقيم الحدَّ على أن يشتمل على جميع قواعد كلام العرب، وإنَّ نحن جاوزناه إلى ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ / ١٢٤٤م) في شرح المفصل، وجدناه يقول شارحاً قول الزمخشري (ت ٥٣٨هـ / ١١٤٣م) في «المفصل»: «المبتدأ والخبر هما الاسمان المجردان للإنسان، نحو قولك» زيد منطلق» يقول ابن يعيش^(٨): «يريد بذلك أنَّك إذا قلت: زيد، فتجرده من العوامل اللفظية ولم تخبر عنه بشيء، كان بمنزلة صوت تُصوِّته لا يستحق الإعراب، لأن الإعراب إنما أتى به للفرق بين المعاني، وإذا أُخْبِرَتْ عن الاسم بمعنى من المعاني المفيدة احتيج إلى الإعراب ليدلُّ على ذلك المعنى، فأما إذا ذكرته وحده ولم تخبر عنه كان بمنزلة صوت تُصوِّته غير معرب».

فهذا دليل أيضاً على أن مفهوم النحو يعني دراسة الضوابط والقوانين التي بموجبها تتّضامُّ الكلم لإنشاء التراكيب.

وتلقانا تعريفات أخرى، في كثير من المظانّ التي عرضت التفكير النحوي القديم^(٩)، تزيدنا اقتناعاً بأن ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى، ومن تبعه من المحدثين من أن علم النّحو «علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً» وأن غايته «بيان الإعراب وتفصيل أحكامه»^(١٠) قراءة غير منصفة، فالحدُّ السابق الذي نسبه لكل النحاة وبنى عليه دعواه استمدّه من كتاب «الحدود النحوية» للفاكهي، ومن حاشية الصّبّان على الأشموني، وهذا اختيار لا يُطمأنُّ إليه، إذ لا يصح مناقشة نظرية ما انطلاقاً من كتب تعليمية، غاب عنها التوسع والتعليل والإضافة التي اشتهرت بها بعض المصنفات، من نحو: «الخصائص» لابن جني، وشرح الكافية للرضي، وشرح المفصل لابن يعيش^(١١).

ثم إنَّ تعريفات النحويين للنّحو تفاوتت واختلفت باختلاف غايات التّأليف وزاوية النّظر، وباختلاف نظرهم إلى موضوع هذا العلم في الإطار الذي يعالجون ويحلّون، فهذا ابن جني -مثلاً- يتفاوت الحدُّ لديه اتساعاً وضيقاً، فبعد أن كان مفهوم النحو يشمل جميع قواعد العرب، كما نقلنا عنه، بدأ هذا المفهوم يضيق ليقصر على التركيب، ثم يضيق حتى يثول إلى «معرفة أحوال الكلم إعراباً وبناءً».

وهذا هو الرضي الاسترأبازي يقول^(١٢): «المقصود الأهم من علم النحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب، لتوقّف الكلام على الكلمة توقّف المركّب على جُزئه «فالإعراب هو المقصود الأهم من علم النحو، وفي موضع آخر فالنحو دراسة القوانين التي بمقتضاها تتألف الكلم لتكوين الكلام»^(١٣).

مفهوم الإعراب

وإذا محّصنا مفهوم الإعراب عند النحاة وجدناه يُشكّل بنية النظرية النحوية وجوهرها لديهم، فعلى هُدًى منه بنوا قواعدهم وصاغوا ضوابطهم. فهل يقتصر مفهومه -كما ذكر- على اختلاف العلامات الإعرابية داخل الجملة لاختلاف العامل؟ وهل هذا المفهوم مُجمع عليه كما يُوهم ذلك بعض المحدثين؟ وإذا كان ما زعموا حقّ لهم أن يقولوا إنّ النحاة قد ضيّقوا دائرة البحث النحوي وحصره في جزء يسير

إشكالية العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني عبد الحميد مصطفى السيد

مما ينبغي أن يتناوله، ورسموا له طريقاً «لفظية» قاصرة على الشكل، كما وصفه بذلك إبراهيم مصطفى^(١٤) وتداوله كثير من المحدثين بعده.

إننا إذا تتبعنا مفهوم الإعراب وجدناه عند المحققين من النحاة «معنى» وعند المتأخرين «لفظاً»، فعلى الأول قال ابن جني^(١٥): «هو الإيابة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيداً أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شَرْجاً واحداً لاستنبهت أحدهما من صاحبه» وعلى الثاني هو^(١٦): «كل حركة أو سكون يطرأ على آخر الكلمة في اللفظ، يحدثُ بعامل ويبطلُ ببطلانه».

والأظهر الأول، كما قال ابن يعيش^(١٧)، ألا ترى أن «المعاني الموجبة للإعراب إنما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل، فالتركيب شرط حصول موجب الإعراب»^(١٨) أما ما يطرأ على أواخر الكلم فليس حداً للإعراب، وإنما هو حكم من أحكام الاسم المعرب لازمٌ له^(١٩).

ولا شك «أن فائدة التمييز بن حدّ الإعراب وحكمه أن التغير اللفظي في أواخر الكلم مهما كانت أهميته في لغة كالعربية تبقى منزلته معرفياً، ضمن الأصول النظرية النحوية، دون مبدأ ائتلاف الكلم على نحو مخصوص وأقل منه شأنًا»^(٢٠).

أي أن النحاة عندما قالوا إن الإعراب هو «الإيابة عن المعاني بالألفاظ» كانوا يقصدون الوظائف النحوية في إطار التركيب وتفاعلات عناصره، أما في إطار شكله فالإعراب ما يطرأ على أواخر عناصره.

نظرية العامل ودراسة التركيب

ولإدراك العلائق بين العناصر في التركيب وائتلافها، وتبين مدى الارتباط بين أجزاء الكلام وضبط صورته، أقام النحاة دراستهم للجملة على أساس «نظرية العامل» التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بظاهرة الإعراب. ولا شك أن النحاة لم يبلغوا في حديثهم عن هذه النظرية ما بلغوه إلا بعد طول إلفٍ بتراكيب العربية وتأملٍ في ظواهرها وما عليه نظام الجملة فيها من نُزوع إلى الشكلية، وما ينجم عن هذه الشكلية من علاقات تركيبية تؤثر في الإعراب تأثيراً كبيراً إلى جانب الأثر المعنوي^(٢١).

والشكل اللفظي للتركيب أو شكلية من أهم مُسوِّغات القول بنظرية العامل،
تأمل الجملتين:

- ما جاعني أحدٌ .

- وما جاعني من أحدٍ.

تجد «أحد» في الموضعين مسنداً إليه فاعلاً، وهو مرفوع في الجملة الأولى
ومجرور في الثانية، ورفع وجره منوطان بالشكل اللفظي للتركيب. وكذا إذا تأملت
الجملة:

- زيد كريم.

- إن زيدا كريم.

- كان زيد كريماً.

وجدت الجمل الثلاث تلتقي في انصاف زيدٍ بالكرم، وقد دلّت على هذا المعنى
الجملة الأولى، وأكّده الثانية، ودلّت عليه الثالثة في الزمن الماضي، ولكنّ الشكل
اللفظي فيها يختلف، فيختلف الإعراب، ومن هنا احتيج إلى تعليل تغيُّر الشكل،
فكانت نظرية العامل في العربية، ولا يُمكن أن يزعم أن يكون معنى التوكيد في
الجملة الثانية سبباً في نصب ما كان مرفوعاً في الأولى، كما لا يمكن أن يزعم
-أيضاً- أن تكون الدلالة الزمانية في الثالثة سبباً في نصب (كريماً) المرفوعة في
الجملتين الأخريين.

ولا يقتصر دور العامل على الجانب اللفظي، بل ينهض العامل أيضاً، بتوضيح
العلاقات المعنوية من خلال العلاقات اللفظية، فانت إذا قلت:

- جاء زيدٌ ضاحكاً

رأيت الإعراب يحلل علاقة (زيد) و (جاء) على أن (زيد) من قام بالفعل، أي
من كان معه مجيء، وذلك بتسميته (فاعلاً) ثم يسمى (ضاحكاً) حالاً، وهذا يعني أن
العلاقة بينه وبين الفعل تقوم على كشف هيئة (زيد) عند المجيء. فالنحاة حين
يجعلون الفعل (جاء) عاملاً فكانهم يبينون أن الحدث هو محور التركيب ويؤثره، وأن

العناصر المكونة للتركيب تدور في فلكه، مُحدثَةً ائتلافاً يكون عليه دلالة التركيب ومعناه. ونراهم يربطون بين العامل وانتظام العناصر بالنسبة إليه، تقديماً أو تأخيراً، أو ذكراً أو حذفاً...

وهكذا قامت دراسة التراكيب العربية على فكرة العامل معتمدةً الجملة وحدةً للتحليل، والإعراب دليلاً عليه، «فالمعاني في نظام الجملة مُحَقَّقة بالعلامات ومُنَقَّومة بالعامل الذي يُولِّد العلاقات التركيبية بين المركبات النحوية في بنية الملفوظ المفيد»^(٢٢) ولذا فإنّ الاقتصاد على جعله مُوجِّداً لاختلاف العلامات الإعرابية حسب فهم قاصر، كما أنّ الدعوة إلى إلغائه هدم للنظرية النحوية، ومن يحاول البحث يبدأ عادة من تفهم ثوابت العلم، فلا يمكنه التغافل عن نظرية العامل حتى يتمكن يوماً من وصل التنظير بالتطبيق»^(٢٣).

الوظائف النحوية

والمقصود بـ «المعاني» التي وردت في حدّ الإعراب، الوظائف النحوية، كوظيفة المبتدأ أو الفاعل أو الحال... وقد قام منهج النحاة في وصفها على أفراد باب لكل وظيفة، فصلّوا فيه قيودها الصّرفية والنحوية، وأبعادها المعنوية: التركيبية والدلالية والتداولية، ويمكن تبين ذلك من ملاحظة حدودهم التي وضعوها لهذه الوظائف:

البعد التركيبي	البعد الدلالي	البعد التداولي
١- المبتدأ	-	شرط المبتدأ أن يكون معرفة (معرفة المخاطب)
٢- الخبر	يصير به المبتدأ كلاماً	مَحْطُ فائدة السامع
٣- الحال	يبين هيئة صاحبه	-
٤- التمييز	-	رفع الإبهام في جملة أو تنبيه المخاطب على المراد مفرد (تمييز المفرد والنسبة) بالنصّ على أحد محتملاته (تمييز النسبة)

وواضح مما سبق أن الوظائف النحوية تتمايز وفقاً للبعد الذي تعبّر عنه في إطار بناء الجملة التي تقوم عندهم على أركان ثلاثة: المسند إليه، والمسند، والفضلة:

- فالاسمية تتبع نظام: مسند إليه + مسند + فضلة

- والفعلية تتبع نظام: مسند + مسند إليه + فضلة

وهذه الأركان تمثلها وظائف نحوية ضَبَطَها النحاة -كما ذكرنا- بقيود جعلوها (أصل) الوظيفة، والجملة بهذه القيود وفي إطار النظام السابق جملة عادية مألوفة، يراد بها الإخبار أو الإسناد، وذلك نحو قولك:

جاء محمد مبتسماً

فهذه الجملة تفيد الإخبار بمجيء محمد مبتسماً، وهي جملة حال، والحال في حدودهم: وصف فضلة منتصب يبين هيئة ما قبله، من: فاعل أو مفعول به أو منهما معاً أو من غيرهما، وقت وقوع الفعل.

وكلّ قَيِّدٍ في هذا الحد أصلٌ يُلْتَزَم به عند تحليل الجملة، وهو صالح عند أَمْن اللُّبْسِ لَأَنَّ (يُعْدَل) التركيب عنه إلى أنماط فرعية(*)، هكذا:

١- جاء محمد مبتسماً: الجملة في إطارها المألوف.

٢- جاء مبتسماً محمد: تقدم الحال على صاحبه.

٣- مبتسماً جاء محمد: تقدم الحال على العامل والصاحب.

وكل نمط من هذه الأنماط يختلف عن غيره بِنَيْةٍ ودلالة.

وقد عالج النحاة الأنماط السابقة وغيرها من الأنماط وفقاً لمنهجهم في وصف الظاهرة النحوية وتقييدها، ذلك المنهج القائم على الحفاظ على اللغة واطراد نظامها، فانطلقوا، لذلك، من النظر إلى التراكيب أولاً على أساس أن لها أصولاً تركيبية مطردة رَصَدوها في حدودهم، فإذا لم يتوافق التركيب مع هذه الأصول، بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو نحو ذلك من مظاهر العدول أو الانزياح عن الأصل؛ صرفوا النظر عنه إلى باطنٍ مُنضِيط بما وضعوا من قواعد؛ ولذا فهم يشرحون التحول في عناصر الجملتين السابقتين: الثانية والثالثة ببيان حالة التقديم، مُعتدِّين بفكرة الأصل التي أقاموا عليها نظام التراكيب، فيقولون: قُدِّمَ الحال على صاحبه جوازاً في الجملة الثانية، وعلى العامل والصاحب في الثالثة ومعنى هذا أن التحوين معنيون بحالة التركيب أولاً، ممثلة في حركة عناصره: تقديماً أو تأخيراً، حذفاً أو

زيادة، وصلاً أو فصلاً... وهذا يتفق وغايتهم المتمثلة في رصد اطراد النظام اللغوي والحرص على اللغة في مستواها» المثالي العادي المألوف» الموصل إلى فهمها وتعلّمها، وهو المستوى الذي هو موضع عنايتهم^(٢٤).

ونجد هذا واضحاً لدى سيبويه (ت ١٨٠هـ / ٧٩٦م) في «الكتاب» ففيه تلقانا عبارات كثيرة لسيبويه تبين عن تلك الرؤية لمستويين، يقول^(٢٥): «وهذا تمثيل ولم يُتكلّم به» وهذه العبارة تكشف عن تصور مستويين للكلام: منطوق وذهني، أو سطحي وعميق بلغة التحويلين، والأول يتمثل فيما يتكلّم به ابن اللغة، والثاني فيما يختزنه من نظام، ويصدر عنه في أداءاته، ومن شواهد التحليل اللغوي الخالص الذي يستكشف به سيبويه البنى العميقة للكلام قوله^(٢٦): «ومما ينتصبُ على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، أن ترى الرجل قد قديم من سفر فتقول: خَيْرَ مُقَدِّم... وإن شئت قلت: خيرٌ مقدم... أما النصبُ فقد بناه على قوله: قَدِمْتُ، فقال: قَدِمْتُ خَيْرَ مُقَدِّم. وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ أو مبني على مبتدأ، ولم يُرد أن يحمله على الفعل، ولكنه قال: هذا خيرٌ مقدم».

وواضحٌ مما سبق أن سيبويه معنيٌ بالتركيب وأصوله التي يتشكّل بها؛ ولذا رأيناه يُعَلّل النصب بتقدير فعل، والرفع بتقدير مبتدأ، وكأنه لما وجد مفعولاً بدون فعل وخبراً بدون مبتدأ؛ قدّر محذوفاً ليرد التركيب إلى أصوله، فعنايته بحالة التركيب ظاهرة، ويُصرّح ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ / ١٣٥٩م) بهذه العناية تصريحاً لا لبس فيه، كما يبين أن عناية البلاغي أولاً بمقاصد التركيب وأغراضه، ويُعدّ خروج النحويّ عن منحاه فضولاً وتطفلاً، قال^(٢٧): «الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبراً بدون مبتدأ أو بالعكس أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس... وأما قولهم (أي النحاة) في نحو (سراويل تقيمكم الحرّ) النحل : ٨١: إن التقدير: والبرد... فضول في فنّ النحو، وإنّما ذلك للمفسّر، وكذا قولهم (أي النحاة): يحذف الفاعل لعظمته... ونحو ذلك، فإنه تطفّل منهم على صناعة البيان».

وعلى هذا فعناية النحوي بالتركيب واحتفاؤه بها أساساً تتمثل في قوانينه وضوابطه الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية على نحو يكفل اطراد اللغة، وهذا

مُهم في فهم طبيعة الدرس النحوي حتى لا يُحاكم النحاة بغير هذا المنحى ولا بغير هذه الغاية، وحتى لا تشكل عناية النحويّ بالتركيب ولا تلتبس بعناية البلاغيّ، فالبلاغي معنيٌّ بمقاصد التراكيب والنحويّ بحالها؛ وبذا يتحقق التكامل في الدرس اللغوي، كما سيأتي بُعدٌ.

الملحظ السياقي التداوليّ

(المقام الخارجي)

ورغم أنّ النحاة شُغلوا بالمقال وأصوله التركيبية إلا أنهم لم يغفلوا السياق الخارجي وما يحيط بالتراكيب من ملابسات تكتنفها، تتصل بالمتكلم أو المخاطب أو ظروف الكلام بما يخدم درسه ولا يتعارض مع ملاحظ أخرى اعتدوها في تشكيل أنظارهم؛ مما يدل على أن هذه الأنظار تتّسم بصيغة الشمول والتجدد وليست ذات طابع شكلي صارم.

وأمثلة ذلك كثيرة في «الكتاب» حيث يجمع سيبويه بين التفسير اللغوي للتراكيب والسياق الذي يرد فيه التركيب، فهو لا يجيز أن تقول: «هذا أنت» ويجيز «هذا هو» معتمداً على بعد خارجي محض، إذ يقول^(٢٨): «لأنك لا تشير إلى المخاطب إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك، وإنما تشير له إلى غيره».

ويفسّر الحذف في قولهم: «مرحباً وأهلاً» بقوله^(٢٩): «فإنما رأيت رجلاً قاصداً إلى مكان أو طالباً أمراً فقلت: مرحباً وأهلاً، أي أدركت ذلك وأصبت، فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه».

وكان الحذف في قولهم: «أتميمياً وقيسياً أخرى» بتقدير: أتحولُ تميمياً وقيسياً أخرى، ثم يبين مقاصد هذا الحذف في ضوء معطيات المقام فيقول^(٣٠): «فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلوّن وتنقّل، وليس يسأله مسترشداً عن أمرٍ هو جاهل به ليفهمه إياه ويُخبره عنه، ولكنّه ويُخه بذلك».

ومثل ذلك قول ابن جنّي في جواز حذف التمييز^(٣١): «وذلك إذا علّم من الحال حكم ما كان يُعلم منها به، وذلك قولك: عندي عشرون، واشتريت ثلاثين، وملكت خمسة وأربعين».

فإن لم يُعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإيانة، فإن لم يُرد ذلك وأراد الإلغاز وحذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز. وهذا إنما يصلحه ويُفسده غرض المتكلم، وعليه مدار الكلام.

وكثيرة هي الأمثلة التي كان سيبيويه والنحاة من بعده يفزعون فيها إلى السياق الخارجي لبيان مُستبهم أو إرجاع إلى أصل عُدل عنه لغرض سياقي، أو تحديد جوازات إعرابية أو حكم بالصحة والخطأ والحسن والقبحه أو غير ذلك مما يكون في إطار الحرص على اللغة في مستواها العادي المألوف الموصل إلى فهمها وتعلمها كما ذكرنا.

بين الشكلية والوظيفية

اتخذت الدراسات اللسانية، في أعقاب انحسار المنهج التقليدي وإعادة النظر في مقولات المنهج التاريخي المقارن، مناهج اختلفت منطلقاتها ومناهجها في وصف التراكيب اللغوية، ضمن دائرتي الاتجاه الشكلي والاتجاه الوظيفي.

- فالاتجاه الشكلي يضمّ الأنظار اللسانية التي تعدّ اللغات أنساقاً مُجرّدة يمكن وصفها دون اعتبار البعد الخارجي للظاهرة اللغوية، أي أنها تتناول الظواهر اللغوية تناولاً شكلياً "Formal" صورياً، إما على مستوى التركيب باعتبارها ظواهر تركيبية^(٣٢)، كالمدرسة المنظومية "Glossematics" والمدرسة التوزيعية "Distributionalism" وإما على مستوى التأويل الدلالي، باعتبارها ظواهر دلالية كالمدرسة التحويلية التوليدية "Transformational Generative Grammar" وتنظيم هذه المدارس، رغم تباين منطلقاتها، أنها تلتقي حول فكرة «استقلالية اللغة» واعتبار النظام اللغوي نظاماً مغلقاً.

- أما الاتجاه الوظيفي فيضمّ الأنظار التي تعطي جُلّ عنايتها لوظائف المكونات في الجملة، وهي تستند إلى البعد التداولي للغة، بحكم أنها وسيلة تواصل. ومن المدارس التي تتبنّى هذا الاتجاه: مدرسة «براغ» "Prague" ومدرسة «فيرث» "Firth" السياقية، والتداولية "Pragmatics" والنحو الوظيفي "Functional Grammar"^(٣٣)... وتلتقي هذه المدارس حول فكرة «اللغة ظاهرة اجتماعية».

والفرق بين هذه الأنظار يكمن في بؤرة اهتمام كُلّ نَظَر ومدى آثاره في التراكيب، فكلُّ يحلل اللغة برؤى معينة وفقاً لزاوية نظره وبؤرة اهتمامه وتصوراتهِ، ورغم ذلك فَبَيِّن هذه الأنظار قدرٌ مشترك؛ إذ لا يخلو الاتجاه الوظيفي من ملامح شكلية تتمثل في اعتماد البنية في التحليل واستخدام المفاهيم والمصطلحات ذاتها التي يستخدمها البنيويون، وإن اختلفت دلالاتها بين الاتجاهين^(٣٤). كما لا يخلو الاتجاه الشكلي من ملامح وظيفية من مثل تحليل البنيويين الوصفيين الجملة إلى مكوناتها المباشرة، مما يدل على تمسكهم بالمعنى وإن أسقطوه ظاهراً... ويفرق التحويليون بين نوعين من الكفاية: الكفاية النحوية والكفاية التداولية، حيث تتعلق الكفاية الأولى ببنية اللغة وتتعلق الثانية «بالوظيفة المؤداة من قبل المعلومات غير اللغوية، مثل المعرفة الضمنية والمعتقدات الشخصية»^(٣٥) وفي استعمال الجمل...

وليس من وُكِّد هذه الدراسة أن تُفصل في هذه الملامح، إنَّما القصد بيان أن كلَّ اتجاه له اهتمامه ورؤاه الذي يغلب عليه فيوصف به، وإن تمازج أو تداخل في مواطن تُعدّ من اهتمام الآخر ومحط عنايته.

وفي ظل اهتمام هذه الدراسة نتساءل:

هل يتلاقى النحو العربي في منهجه مع الاتجاه الشكلي؟ وإلى أي حدٍّ اعتدَّ النحاة بالملاحظ السياقي التداولي؟ وإلى أيِّ مستوى كانت عناصر السياق الخارجي حاضرة في تحليلاتهم؟

لقد سبق أن بيَّنا أن النحاة اعتنوا بالتراكيب وأحوالها عناية فائقة، واستحوذت دراسة اللغة على اهتمامهم، كما أنهم اتخذوا للتراكيب والوظائف النحوية أصولاً يردُّون إليها كلَّ عدول أو انزياح... وهم بهذا المنحى «شكليُّون» يشاركون أصحاب الاتجاه الشكلي في منَهاهم.

كما بيَّنا -أيضاً- أنهم عُنوا بالمقام الخارجي، المقام الذي يتطلَّب متكلماً أو مخاطباً أو ظرفاً تكتنفه، ولكنَّ هذه العناية جاءت على مستوى معين، بقدر ما يوافق المنهج والغاية، غاية الحرص على اللغة في مستواها الموصل إلى فهمها وتعلُّمها، مما يدلُّ على أن مفهوم «المقام» كان بهذا القدر، وكان له طابعه الخاص الذي يستقلُّ به لديهم، ولم يكن أصلاً يُحتكم إليه إلا في إطار هذه الغاية، وهم بهذا المنحى

إشكالية العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني عبد الحميد مصطفى السيد

«وظيفيون» في مَنَحاهم أيضاً، وهم بهذا وذاك شكلون وظيفيون، شكلون بَقْدَر ووظيفيون بَقْدَر، ويتفاوت هذا القَدْر في الشكلية والوظيفية وفقاً لما يحقق الغاية التي يَسْعَوْنَ إليها، وهي - كما ذكرنا - العناية بالتركيب وأصوله وأحواله.

ولعل ما يؤيد ذلك أنهم يزاوجون بين المنهج الشكلي والمنهج الوظيفي في تحليلاتهم، يقول سيبويه في معرض حكمه على التراكيب بالصحة والخطأ^(٣٦): «وذلك أنَّ رجلاً مِنْ إخوانك ومعرفتك لو أراد أنْ يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: أنا عبد الله منطلقاً، وهو زيد منطلقاً، كان مُحالاً، لأنه إنما أراد أنْ يُخبرك بالانطلاق ولم يقل (هُوَ) ولا (أنا) حتى استغْنَيْتِ أنتِ عن التَّسمية، لأن (هُوَ) و (أنا) علامتان للمضمر، وإنما يُضْمَرُ إذا عِلِمَ أنك قد عرفت مَنْ يَعْنِي. إلا أنَّ رجلاً لو كان خلف حائط أو في موضع تجهله فيه فقلت: من أنت؟ فقال: أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك، كان حسناً».

وواضح أن سيبويه لم ينفلق على شكلية التركيب بل تعدّاه إلى حال المتكلم والمخاطب بالقدر الذي يساعد على تبين صحة التركيب أو فساد.

ومثل هذا صنيع ابن يعيش في مجيء الخبر معرفةً في نحو قولك: زيد أخوك، والأصل أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة، يقول^(٣٧): «فإنما يجوز مثل هذا إذا كان المخاطب يعرف زيدا على انفراده ولا يعلم أنه أخوه، لفرقة كانت بينهما أو لسبب آخر، أو يعلم أنَّ له أخاً ولا يدري أنه زيد هذا، فتقول: زيد أخوك، أي هذا الذي عرفته هو أخوك الذي كنت علمته، فتكون الفائدة في اجتماعهما، وذلك الذي استفاده المخاطب، فمتى كان الخبر عن المعرفة معرفة كانت الفائدة في مجموعهما، فإن كان يعرفهما مجتمعين لم يكن في الإخبار فائدة».

وهذا ابن هشام الأنصاري يُصَرِّح بهذه المزاوجة بقوله^(٣٨): «في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها... الجهة الأولى: أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعى المعنى، وكثيراً ما تزلُّ الأقدام بسبب ذلك...» ويقدم أمثلة تدل على هذا المنحى، ثم يقول: «الجهة الثانية: أن يراعي المعرب معنى صحيحاً ولا ينظر في صحته في الصناعة» ويورد أيضاً، أمثلة تؤيد ما ذهب إليه.

ومثل ذلك ما عرض له، أيضاً، في «باب المنصوبات المتشابهة»^(٣٩): «ما يحتمل

إشكالية العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني عبد الحميد مصطفى السيد

الحالية والتميز: من ذلك: كرم زيد ضعيفاً، إن قدرت أن الضيف غير زيد فهو تمييز محول عن الفاعل، يمتنع أن تدخل عليه (من)، وإن قدر نفسه احتمل الحال والتميز».

فابن هشام يوجه المنسوب إلى كونه تمييزاً في ضوء الحد الذي وضعه النحاة، واحتماله أن يكون حالاً أو تمييزاً بداليتين: إن كنت تعني أن زيدا كرم عندما صار ضعيفاً كان (ضعيفاً) حالاً.

إنها «شكلية» غير منغلقة، و«وظيفية» غير مفتوحة على حد ما نجده عند أصحاب الاتجاه الوظيفي واللسانيات الاجتماعية، وأية ذلك أن دراسات الإعجاز القرآني التي نشطت في خلال القرنين الثالث والرابع الهجري ونضجت في القرن الخامس تركها النحاة، التزاماً بغايتهم ومنهجهم، للمتكلمين والبلاغيين والمفسرين الذين وسعوا في التحليل فدرسوا التراكيب من خلال مقتضيات المقامات المنجزة فيها وما يصاحب ذلك من وظائف تداولية وغايات دلالية ظهرت واضحة في أعمالهم.

حد علم المعاني

بالرغم من أن عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ / ١٠٧١م) هو مؤسس علم المعاني، أحد علوم البلاغة الثلاثة (البيان والمعاني والبدیع)، فإنه لم يضع له حداً، ويُعد السكاكي (ت ٦٢٦هـ / ١٢٢٩م) أول من حده وعرفه بأنه (٤٠): «تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره».

ويظهر من هذا الحد أن موضوع علم المعاني هو دراسة العلاقة بين «تراكيب الكلام» و«مقتضى الحال»، فكل حال يقتضي تركيباً، فقد قال البلاغيون: «لكل مقام مقال» والمطابقة بين تراكيب الكلام والحال تقتضي رصد ما يكون من تأثير السياق، ممثلاً في حال المتكلم والمخاطب وظروف الكلام، في تأليف الكلام وتشكيله على أنماط تتنوع وفقاً للمقامات المختلفة.

ولئن كان النحوي ينطلق في درسه من المبنى إلى المعنى، فإن البلاغي ينطلق في درسه من المعنى مستقصياً التراكيب الملائمة التي تفي بحاجات السياق

إشكاليّة العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني عبد الحميد مصطفى السيد

والأحوال المختلفة. وقد أكد عبد القاهر الجرجاني في «دلائل الإعجاز» في أكثر من موضع على أهمية المقام وتأثير عناصره على المقال دلاليّاً وتركيبياً، بل يجعل مزايا النظم «بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام»^(٤١).

كما أكد الجرجاني -أيضاً- أنّ النظم يقوم على نوعين من العلاقات:

- العلاقات التركيبية التي تعلق فيها الكلم «بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض»^(٤٢) وفق ما يقتضيه علم النحو»^(٤٣).

- العلاقات الدلالية التي تنشأ في التراكيب «وتترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس...»^(٤٤).

ولكن عبد القاهر يجعل للعلاقات الدلالية المزيّة في النظم، ولذا نراه يدعو إلى النظر في أنماط من التراكيب بينها فروق دقيقة، ولها صور خاصة، من: وجوه الفروق في الخبر، والتقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، والذكر والحذف، والإظهار والإضمار، والتأكيد والقصر والإثبات والنفي، والفصل والوصل،... وهو يحلّل ذلك تحليلاً رائعاً مصوراً ما يدل عليه كل نمط من أنماط التراكيب من معانٍ حتى يؤلف منها علم المعاني، وقد حصر البلاغيون(*) بعده مفردات هذا العلم من حيث تناوله أحوال المسند والمسند إليه باعتبارهما قائمين بعملية الإسناد.

العناية بالغُدُول عن الأصل ومقاصده

وهذه الأحوال هي موضوع درس البلاغيين، وقد صرّحوا، دون لبسٍ، أنّ غايتهم تجاوز السلامة من اللحن والصحة في الإعراب ومعنى التركيب في أصل وضعه، وأنهم معنيّون بنوع من الكلام ذي مزيّة تتمثّل في تعدّد أنماطه، بحيث يكون للمتكلّم اختيار النّمط الذي يتلاءم وسياق الحال والذي يحقق الإرادة الاستعمالية للتركيب المنجز، وهذه الإرادة شيءٌ زائد على التركيب، لأنها مرتبطة بسياق الحال وموافقة لمقتضاه، فالقصد ليس مسلطاً على التركيب في ذاته حسبٌ، وإنّما في «خواصه»^(٤٥) كما قال السكاكي، أو في «دلّالته الخاصة»^(٤٦) كما قال العلوي (ت ٧٤٩هـ / ١٣٤٨م)، أو ما يدرك منه «بالفكر اللطيفة»^(٤٧) كما قال الجرجاني.

ولذا نرى البلاغيين لا يعنّدون، من حيث القيمة البلاغية، إلّا بما يمثل عُدُولاً عن

إشكالية العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني عبد الحميد مصطفى السيد

الأصل، يقول الجرجاني^(٤٨): «وإنما تكون المزية ويَجِبُ الفضلُ إذا احتتمل في ظاهر الحال غَيْرَ الوجه الذي جاء عليه وجهاً آخر «أي عُدِلَ به عن الأصل، أصل وضعه اللغوي كما بينه النحاة، وسبق أن وضُحناه.

ومثال ذلك قولك: عَمَرًا أَكْرَمَ زَيْدٌ، وقولك: أَكْرَمَ عَمَرًا زَيْدٌ. فالنحوي يحرص على بيان أن حكم تقديم المفعول به (عمرًا) على الفعل وفاعله، في المثال الأول، جائز، وأن توسطه بين الفعل وفاعله، في المثال الثاني، جائز أيضاً، دون النظر إلى بيان المقاصد الناتجة عن أن التركيبين يختلفان بنيةً ودلالة، كما سبق أن بينّا، أما البلاغي فيحرص على أن التقديم في كل موضع جاء لغاية تحقّق احتياجات المخاطب أو المتلقّي الدلالية، ولذا كان المثال الأول مختلفاً عن الثاني، لأن مقتضى الحال يستدعي في كلٍّ من التركيبين ناتجاً دلاليّاً يوافق سياقهما ومقامهما. ونظير هذا قوله تعالى^(٤٩): ﴿قَالُوا تَاللّٰهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ﴾. فقلوه: (لقد علمتم) جملة معترضة بين القسم وجوابه عند النحوي حسب، وأما البلاغي، فقال العلوي مبيّناً مقاصد هذا العدول عن الأصل: «وفائدته تقرير عليهم (عن أخوة يوسف عليه السلام) بالبراءة عن الفساد والبعد عن تُهمة السرقة»^(٥٠).

وقول الشاعر^(٥١):

أولئك أبائي فجئني بمثلهم إذا جمَعْنَا يا جريراً الجامع

فَعَرَفَ أَبَاءَهُ مَشِيرًا إِلَيْهِمْ بـ (أولئك) قاصداً «التنبيه على غباوة السامع، على معنى أن قُوَى المخاطب الإدراكية لا تستطيع استيعاب المعنى إلاّ بالإشارة الحسية»^(٥٢).

ولإدراك هذه القيمة وجمالياتها يَسْتَلْزِمُ استحضار الأصل (أصل الوضع اللغوي) واستصحابه ليقاس عليه درجة العدول كمّاً وكيفاً، وبيان ذلك قوله تعالى^(٥٣): ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْعَتِهِ لِإِبْرَاهِيمَ * إِذْ جَاءَ رَبَّهُ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ * إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَاذَا تَعْبُدُونَ * أَتُنْفِكَوْا آلِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ﴾.

فالأصل في قوله: (أئنفاً آلهة دون الله تريدون): أتريدون آلهة من دون الله إنفاً.

إشكالية العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني عبد الحميد مصطفى السيد

قال الزمخشري (ت ٥٣٨هـ / ١١٤٣م) بعد أن قدّر هذا الأصل^(٥٤): «إنّما قدّم المفعول على الفعل للعناية، وقدّم المفعول له (أنفكاً) على المفعول به لأنه كان الأهمّ عنده (أي عند إبراهيم عليه السلام) أن يكافِحَهُم بأنهم على إفكٍ وباطل في شركهم...».

والنحويون يكتفون بالقول في هذا التقديم إنّّه «للعناية والاهتمام»^(٥٥) وأما البلاغيون فيتخذون من هذا التقديم أصلاً يقيسون عليه حالات أسلوبية ومقاصد دلالية، ويقوم هذا الأصل على أنّه كلما ابتعد المفعول أكثر عن الأصل الذي بدأ التركيب منه زادت العناية بشأّنه والتنبيه عليه^(٥٦).

ولذا نجد البلاغيين يعتدون بآراء النحاة في مسائل الإعراب والتركيب ومعناها حسب، أما فيما يتعلق بمقاصد العدول وفصاحته وخواص التراكيب المعدولة فهي موضع عنايتهم وحفاوتهم^(٥٧).

إشكالية العلاقة بين العلمين

لعلّ ما يلفت الانتباه، في هذه العلاقة، أنّ القدماء يُصرون على وضع الحدود وبيان الفروق بين العلمين، وأنهما، في إطار النظام اللغوي، متعانقان متآخذان، يمثلان مستويين من مستوياته، فهذا هو السكّاني يجتهد في وضع الحدود وبيان الفروق، فعلم النحو: «معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً...»^(٥٨) وعلم المعاني، كما نقلناه عنه «تتبع خواص تراكيب الكلام...».

والعلمان «متآخذان»^(٥٩) والعلاقة بينهما تكاملية، يدل على ذلك أنه كان يرُدُّ ما كان من مسائل النحو إلى النحو، وما كان من علم المعاني ردّه إليه، من ذلك مثلاً قوله: «...ومن شأن الحال إذا كانت جملة اسمية أن تكون مع الواو عند الأكثر، وإذا كانت فعلية، والفعل مثبت ماضياً أو مضارعاً، تكون بدون واو. وأما المنفي فقد جاء الأمران... وفي هذا الباب كلام يأتيك في علم المعاني...»^(٦٠).

ويتضح هذا الفصل أكثر عند ابن الأثير (ت ٦٣٧هـ / ١٢٣٩م)، فموضوع علم النحو عنده «الألفاظ والمعاني، والنحوي يسأل عن أحوالهما في الدلالة من جهة الأوضاع اللغوية» وموضوع علم المعاني «الفصاحة والبلاغة، وصاحبه يسأل عن

إشكالية العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني عبد الحميد مصطفى السيد

أحوالهما اللفظية والمعنوية»^(٦١) ويوافق السكاكي في أن علم المعاني مَتَمُّ لعلم النحو.

ومثل هذا نجده عند العلوي، فكل علم منفرد برأسه، غير أن أحدهما مرتبط بالآخر ومحتاج إليه، يقول العلوي^(٦٢): «... فالنحوي ينظر في التركيب من أجل تحصيل الإعراب لتحصل كمال الفائدة، وصاحب علم المعاني ينظر في دلالاته الخاصة، وهو ما يحصل عند التركيب من بلاغة المعاني...».

وقد سبق أن ذكرنا أن ابن هشام الأنصاري يعدُّ خروج النحوي عن غاية درسه تطفلاً، وأنشد^(٦٣):

وهل أنا إلا من غَزِيَّةٍ إن غَوَتْ غَوَيْتُ، وإن تَرَشَّدَ غَزِيَّتُهُ أَرَشُدْ

يريد بهذا التأكيد على أن النحوي له غاية يقف عندها ثم تبدأ بعد ذلك غاية البلاغي.

ولا يملك المتأمل، بعد ذلك إلا أن يعتقد أن هناك تراسلاً بين النحاة وعلماء المعاني، فأعمالهم يكمل بعضها بعضاً، وليس أدلّ على ذلك من أن علماء المعاني أخذوا عن النحاة أهمَّ أصلٍ من أصول النحو، وهي مَقُولَةُ (الأصل). ولعل نظرية النظم عند الجرجاني أوضح شاهد على هذا التكامل، فقد قدّم عبد القاهر نظرية لغوية مكتملة قامت على نوعين من العلاقات: التركيبية، والدلالية، كما سبق أن ذكرنا، وهي بذات تمثّل ائتلاف العلمين وتأخذهما بما يحقق وحدة النظام اللغوي وتعدّد مستوياته، وهذا التآلف لا ينقُض استقلالية كلّ علم في منحاه وهدفه وغايته ومفرداته.

ولئن كانت العلاقة بين العلمين غير مُلبسة عند القدماء ولم تُشكل عليهم، فلم أشكّل على بعض المحدثين فدَعَوْا إلى ضمِّ علم المعاني إلى علم النحو؟ وما الدوافع التي شكلت أنظارهم؟

مقاربة المحدثين للتراث النحوي

اتجهت أنظار المحدثين، منذ بداية القرن العشرين، إلى إعادة النظر في التراث النحوي بغرض إصلاحه وتيسيره وجعله مواكباً للأنظار الحديثة. وتأتي محاولة

إشكاليّة العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني عبد الحميد مصطفى السيد

إبراهيم مصطفى في كتابه «إحياء النحو» التي تُعدُّ أولَ مقارنة تنقّد أسس النحو العربي ومنهجه نقداً ينزع إلى الشمول بهدف أن يُغيّر -كما يقول- منهج البحث النحوي وأن يرفع عن المتعلمين إصره، وأن يبدلهم منه أصولاً سهلة يسيرة^(٦٤). وقد أقام محاولته على أصلين مؤداهما:

- أن النحو «هو قانون تأليف الكلام»... وليس دراسة «أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء» كما ذهب إلى ذلك النحاة على حدّ زعمه، فتحديد النحو في المفهوم الأخير «حصّر له في جزء يسير مما ينبغي أن يتناول».

- استبعاد النزعة المنطقية المتمثلة في نظرية العامل التي أدت إلى التوغل في التعليل على حساب المعنى، فوسّمت النحو العربي بالشكلية والاقتصار على الإعراب.

ولعل مفهوم «النظم» عند الجرجاني هو الذي عوّل عليه إبراهيم مصطفى في دعوّاه، ويتمثل في قول الجرجاني^(٦٥): «واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي تُهَجّت فلا تزيغ عنها» ولهذا نصّب نفسه لإحياء مذهب الجرجاني فسمّى كتابه «إحياء النحو» وشدد على أن القدامى الذين أسسوا «علم المعاني» قد أساءوا فهم الجرجاني، فقد كان عليهم أن «يجمعوا علم الإعراب وعلم معاني النحو في مبحث واحد»^(٦٦).

لقد كون إبراهيم مصطفى اتجاهاً ضاعطاً على كل متناول للتراث، فتبعه جماعة من المحدثين ردّوا الكثير من أهدافه وأقواله، فنادوا بضم علم المعاني إلى علم النحو، ومن هؤلاء: تلميذه مهدي المخزومي في كتابه «في النحو العربي نقد وتوجيه» (١٩٦٤م)، الذي يعدّ أوفى من طبق أفكار أستاذه وتوسّع فيها، وتمام حسان في كتابيه: «اللغة العربية معناها ومبناها» (١٩٧٢م)، و «الأصول» (١٩٨٢م)، فقد كان جهده في إطار مدرسة التيسير أكثر ما كان قطعاً معها وانتساباً للسانيات عند نقد التراث^(٦٧)، وهو يرى أن النحو العربي أحوج ما يكون إلى أن يدعى لنفسه علم المعاني الذي يمثل قمة الدراسة النحوية أو فلسفتها^(٦٨).

وللخروج بالنحو العربي من هذه الشكلية دعا هؤلاء إلى توسيع مفهومه بجعله «قانون تأليف الكلام وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة

مع الجملة، حتى تنسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها»^(٦٩)، وتبويبه وفقاً للمعنى والاشتراك في الوظيفة اللغوية، والعناية بالجملة، واعتماد السياق أصلاً من أصول التحليل^(٧٠). ويعتد إبراهيم مصطفى، في هذا المجال: «مجاز القرآن» لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ / ٨٢٥م) و«دلائل الإعجاز» لعبد القاهر الجرجاني، لكونهما يمثلان نموذج التأليف النحوي بتجاوزهما أواخر الكلم وعلامات الإعراب^(٧١).

مناقشة المحدثين في دعواهم

يجد الناظر في مقاربات المحدثين أنها ترتبط بفكرة مؤداها أن الهدف من الدراسة اللغوية هو الجانب التطبيقي، أي ما يترتب على هذه الدراسة من آثار تعليمية لا علمية تظهر فائدتها في الاستعمال، وهذا ما أشار إليه مهدي الخزومي حين قال^(٧٢): «إن النحو دراسة وصفية تطبيقية» ولعل هذه الغاية تأتي في مرتبة تالية للتنظير والوصف والتحليل، فالدراسة التطبيقية تنطلق من حيث تنتهي البحوث النظرية.

وقد بدا هذا الخلط بين البحوث النظرية والتطبيقية في اتخاذ إبراهيم مصطفى الشكوى من النحو وصعوبة تدريسه حجة على فساد لازم في النحو العربي، وليس ذلك بلازم فتبرّم الدارسين بالنحو لا يعد دليلاً على عدم كفايته، وإنما يستدل بعدم كفاية نحو من الأنحاء بالرجوع إلى مقتضيات وصف الألسنة المختلفة، والنظر في مجموعة الأحكام والضوابط التي توجهها^(٧٣).

وما وصفوا به النحو العربي من شكلية تَمَثَّل في: مفهومه وقصوره على الإعراب والعامل، وعدم عنايته بالجملة، وتغييبه السياق وعناصره... وصفٌ قاصر وقراءة غير منصفة للنحو العربي:

● فقد سبق أن بينا، صَدَرَ هذه الدراسة، حدُّ علم النحو، وخلصنا إلى أنه كان يعني عندهم دراسة القوانين التي يأتلف بمقتضاها الكلم، كما محّصنا مفهوم الإعراب ومدى ارتباطه بالعامل الذي يشكل بنية النظرية النحوية وآلة توليد المعاني فيها، فعليه قامت دراسة التراكيب معتمدة الجملة وحدة للتحليل والإعراب دليلاً عليه، ونظرنا في منهجهم في الوظائف النحوية وعنايتهم بالمقال، والمقام على نحو معين.

وما قدمنا يُعَدُّ، في نظرنا، كافياً للرد على ما طرَحَ المحدثون وما وصفوا به

وأما ما زعموه من أن النحاة «حرموا أنفسهم وحرّموا إذ اتبعناهم، من الاطلاع على كثير من أسرار العربية وأساليبها المتنوعة»^(٧٤). وأنهم اهتموا بالإعراب «من غير فطنة» لما يتبعه من أثر في المعنى، فَجَوَّرَ بائن، فقد راعوا تضامن المبنى والمعنى عند بناء نظريتهم وفي كل معالجاتهم، وفطنوا إلى ما يتبع هذا التضامن من أسرار لطيفة، ومن أمثلة ذلك قراءة السبعة بكسر همزة (إن) وفتحها في قوله تعالى^(٧٥): قال سيبويه^(٧٦): «وسألته (يعني الخليل) عن قوله عز وجل: (وما يشعركم إنها إذا جاءت لا يؤمنون) ما منعها أن تكون كقولك: ما يُدريك أنه لا يَفْعَلُ؟ فقال» لا يحسن ذا في ذا الموضع، إنما قال: وما يشعركم ثم ابتدأ فأوجب. فقال: إنها إذا جاءت لا يؤمنون. ولو قال: وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون، كان ذلك عذراً لهم».

فبكسر همزة (إن) استئناف إخبار بعدم إيمان من طُبع على قلبه ولو جاءتهم كل آية، ولو فتحت الهمزة لكان عذراً لمن أخبر عنهم.

ومن ذلك أيضاً قول حسان بن ثابت يمدح آل جفنة الغسانيين:^(٧٧)

يُغَشَوْنَ حتى لا تَهْرِ كلابُهم لا يُسألون عن السوارِ المقبلِ

فالمقام يوجب رفع المضارع (لا تهر) وحمل (حتى) على الابتداء، لأن غرض الشعر مدحهم، فقد جعل كلابهم لا تنبح مَنْ يغشاهم لاعتيادها لقاء الأضياف، ولو نَصَبَ (لا تهر) لجعله غاية للغشيان وهو مناف للمعنى المقصود... ولا حاجة إلى التكثر من الأمثلة فذلك ظاهر جليّ في معالجتهم.

● لقد كانت فكرة النظام اللغوي من أهم الأفكار التي تنبه إليها المحدثون في مقارباتهم، ورأى فيها إبراهيم مصطفى ومن تبعه أساساً تقوم عليها اللغة، وأن معرفة هذا النظام هي السبيل إلى الإبانة والإفهام^(٧٨)، ومع ذلك فهو لا يقف عند هذه الفكرة ليرى ماهيتها وعلاقة أنظمة اللغة الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية بعضها ببعض، وإنما يتعامل مع فكرة النظام على أنها تتمثل في المستوى التركيبي، أي بمفهوم النحو الضيق الذي يقتصر على قواعد الصرف والتركيب دون الأصوات أو الدلالة، وهو المفهوم الذي يظهر بجلاء عند متأخري النحاة، في حين كان يمثل

مفهوم النحو الشامل ذلك الترابط بين مستويات النظام اللغوي، كما يمثل سيبويه والمبرد أبو العباس محمد بن زيد (ت ٢٨٦هـ / ٨٩٩م) وغيرهما من متقدمي النحاة.

ونتيجة لهذا نراه يطالب بضم علم المعاني إلى علم النحو دون أن يتنبه إلى أنَّ مفهوم النظام اللغوي كان مُدرَكاً عند القدماء، بدليل تفريقهم بين مستوياته وتعريفهم كل نظام وحصر موضوعاته، وقد مكنهم هذا الفصل «من حصر مجال دراستهم وجمع معطيات متجانسة حسب وجهة نظر محددة»^(٧٩) ولا شك أن استقلال كل مستوى بمباحثه ومصطلحاته أنفع في الدرس، ولا يتعارض هذا الاستقلال مع تكامل المستويات وتأخذها في النظام اللغوي، كما أنَّ ضم العلمين يُضيع فائدة الفصل ويتناقض مع الأغراض التعليمية التي انبنت عليه دعوى المزج.

وهذه مواطن تظهر افتراق العلمين بناء على بؤرة اهتمامه وزاوية نظره إلى التركيب، ومواطن أخرى تظهر تمازجاً واتفاقاً، وتأتي أهمية كشف هذه المواطن في اتضاح الرؤية، واتضاح الرؤى يجعل الباحث يلتزم وجهة معينة ويوظف أدواته في خدمة أهدافه وغاياته:

علم المعاني	علم النحو	
١- الموضوع	معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية معرفة خواص التركيب المرتبطة بالسياق أصل المعنى.	
٢- الهدف	يُحترز به عن الخطأ في التركيب. يحترز به عن الخطأ في مطابقة الكلام لمقتضى الحال بقصد الوقوف على مواطن الفصاحة والبيان.	
٣- اللغة والكلام	استحوذت اللغة على اهتمام النحاة، بهدف رصد اطراد النظام مع اعتبار المقام ضابطاً.	دراسة الكلام وفقاً لمقتضيات المقام.
٤- المعنى	يتناول أصل المعنى (أي ثبوت المسند إلى المسند إليه) ويتبين بالإعراب الذي معناه الإيابة. وينطلق من المبني إلى المعنى.	يتناول ما وراء المعنى مما يقتضيه سياق الحال. وينطلق من المعنى إلى المبني.
٥- مقولة الأصل	الاهتمام بالأصل ورد كل عدول إليه.	الاهتمام بما عدل عن الأصل، واستحضاره ليقاس عليه درجة العدول كمّاً وكيفاً.
٦- الصواب والخطأ	ضابطة القواعد الموضوعية	ضابطة السياق
٧- مفهوم الفصاحة ^(٨٠)	فصاحة من يجوز أخذ اللغة عنه أي الموثوق بعربيته.	فصاحة المنشأ اللغوي وعدم التأثر، لا العروبة العرقية.

● أما تعويلهم على مفهوم النظم في «دلائل الإعجاز» «طريقاً جديداً» للبحث النحوي» فقد سبق أن بينا أن نظرية النظم أوضح شاهد على تكامل علمي النحو والمعاني؛ فقد قدم عبد القاهر نظرية لغوية مكتملة استوعب فيها ما سبقه من جهود وأتاح لمن سار على نهجه أن يتعامل بمنهجه، وآية ذلك ما قام به الزمخشري في «الكشاف»، فقد طبق فكر عبد القاهر تطبيقاً دقيقاً استطاع من خلاله أن يقف على الخصائص البنيوية والدلالية للتراكيب القرآنية، وأن يظهر جمالها على نحو تعانقت فيه المستويات اللغوية المختلفة، ومن أمثلة ذلك ما كان يجيء به تحت أسلوب «الفنلة»(*).

خاتمة

ويظهر مما قدمنا أن دعوى المحدثين بوسم النحو العربي بالشكلية ومناداتهم بضم علم المعاني إليه، بهدف تيسيره وإصلاحه دعوى غير منصفة وقراءة غير دقيقة للنحو العربي. لقد اجتهدت هذه الدراسة في ضبط العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني، فوقفت على نشأتها، وميز حدودها، وتبين منطلقاتها وأصولها التي احتكم إليها في وصف التراكيب، ومعرفة الآفاق التي يرتادها التحليل فيهما، كما اجتهدت في مناقشة المحدثين في دعواهم منتفعةً بقدر، بالأنظار اللسانية الحديثة وأدواتها ونتائجها النظرية، فانتتهت إلى:

- أن النحاة اعتنوا بالتركيب وأحواله، لا بخواصه، كما اعتنوا بالمقام الخارجي على مستوى يوافق غايتهم المتمثلة في الحفاظ على اللغة واطراد نظامها الموصل إلى فهمها وتعلمها، وأن علماء المعاني اعتنوا بخواص التراكيب ومطابقتها لمقتضى الحال وما يكون من تأثير السياق في تأليف الكلام وتشكيله على أنماط تتنوع وفقاً للمقامات المختلفة.

- أن العلاقة بين العلمين لم تُشكّل على القدماء كما أشكلت على المحدثين، وأن التمايز بين العلمين واستقلالية كلٍّ منهما في منحاها ومفرداته، لا ينقُض تكاملهما وتأخذهما بما يحقق وحدة النظام اللغوي وتعدد مستوياته.

- أن كثيراً من مقاربات المحدثين للتراث النحوي شابها الخلط بين الجانب النظري والجانب التطبيقي، أي بين أغراض البحث وأغراض التعليم.

- أن فكرة النظام اللغوي كانت مُدركة لدى القدماء، وقد تعامل المحدثون مع هذه الفكرة على أنها تتمثل في المستوى التركيبي حسب، أي بمفهوم النحو الضيق لا بمفهومه الشامل.

- أن عبد القاهر الجرجاني في «دلائل الإعجاز» قدّم نظرية لغوية مكتملة، ولم يقدم «طريقاً جديداً للبحث النحوي» كما زعم المحدثون، ومفهوم النظم لديه أوضح شاهد على تكامل علمي النحو والمعاني، بدليل عنايته بالتركيب والدلالة منظوراً إليهما من وجهة تداولية، وقد ظهر ذلك جلياً في أعمال المفسرين، وبخاصة الزمخشري في «الكشاف»، فبعلم النحو يتحقق فهم البنية التركيبية ودلالاتها، وبعلم المعاني تتحدد أهداف التعبير والتواصل، وبهما وبالمستويات الأخرى يُوقف على التراكم وأسرارها.

الهوامش:

(١) انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ج١، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٩، القاهرة، ص ٨.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٩.

(٣) ومن هؤلاء: مهدي المخزومي، «في النحو العربي نقد وتوجيه» ١٩٦٤م، وحسن عون، «تطور الدرس النحوي» ١٩٧٠، ومحمد عيد «في اللغة ودراساتها» ١٩٧٤، وتامم حسان «اللغة العربية معناها ومبناها» ١٩٧٢، و«الأصول» ١٩٨٢.

(٤) انظر مثلاً:

- نهاد الموصي «الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية» الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، الجامعة التونسية، سلسلة السانيات، ١٩٨٦، ع (٦)، ص ١٤٥-١٧٥.

- جعفر دك الباب، «نظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية (النحوية والبلاغية) والبنوية الوظيفية في النقد الأدبي» حوليات جامعة الجزائر، ع(١٩٩٣)، ع(٧)، ص ١١ - ص ٢٥.

(٥) لمؤلفه د. عبد الفتاح لاشين، دار المريح، الرياض، (د.ت).

(٦) محمد الهادي الطرابلسي، «إطار التطبيق في الأسلوبية العربية» ضمن اللسانيات في خدمة اللغة العربية، الجامعة التونسية، سلسلة اللسانيات، ع(٥)، ص ٢٧٦.

(٧) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ / ١٠٠٢م) الخصائص، ج٣، حققه محمد علي النجار، عالم الكتب، ط(٣)، بيروت، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م، ج١ ص ٣٤. سيشار إلى هذا المصدر فيما بعد، هكذا: ابن جنّي، الخصائص.

(٨) ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت ٦٣٤هـ / ١٢٤٤م)، شرح المفصل، ١٠ ج، عالم الكتب، بيروت، د.ت، ج ١ ص ٨٤. سيشار إلى هذا المصدر فيما بعد، هكذا: ابن يعيش، شرح المفصل.

(٩) انظر مثلاً:

- ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك، (ت ٦٨٦هـ / ١٢٨٧م) شرح ألفية ابن مالك، ١ ج، المكتبة العثمانية، بيروت، ١٣١٢هـ، ص ٢-٣. سيشار إلى هذا المصدر، هكذا: ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك.

- الرضى الاسترأبازي، محمد بن الحسن، (ت ٦٨٨هـ / ١٢٨٩م)، شرح الرضى على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، ٤ ج، جامعة بنغازي، ليبيا، ط (١)، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م، ج ١، ص ٢٥. سيشار إلى هذا المصدر، هكذا: الرضى الاسترأبازي، شرح الكافية.

(١٠) انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ١.

(١١) انظر في تفصيل مناقشة المسألة في:

المجدوب، عز الدين، المنوال النحوي العربي - قراءة لسانية جديدة، ١ ج، نشر كلية الآداب - سوسة ودار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع، ط (١)، ١٩٨٨م، تونس، ص ١٣٣، ص ١٣٧.

(١٢) الرضى الاسترأبازي، شرح الكافية، ج ١ ص ٣١.

(١٣) انظر: السابق نفسه ج ١ ص ٢٥.

(١٤) انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ٧-٨.

(١٥) انظر: ابن جنّي، الخصائص، ج ١ ص ٣٥، وانظر أيضاً: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ٣٩، ٧٢، والرضي الاسترأبازي، شرح الكافية، ج ١، ص ٥١-٥٣.

(١٦) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل ج ١، ص ٧٢.

(١٧) السابق نفسه. والصفحة نفسها.

(١٨) انظر: الرضى الاسترأبازي، شرح الكافية ج ١، ص ٥٣.

(١٩) انظر في شيء من هذا: السابق ج ١، ص ٥٥-٥٦.

(٢٠) انظر: المجدوب، المنوال النحوي العربي، ص ١٤١.

(٢١) انظر في شيء من هذا:

محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ١ ج، مطبعة إفريقيا - الشرق، الدار البيضاء، الناشر الأطلسي، د.ت، ص ١٣٨-١٣٩.

(٢٢) المصنف عاشور، بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، ١ ج، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، منشورات كلية الآداب بمنوبة، سلسلة اللسانيات، (١٩٩١م)، ص ٢٤

(٢٣) المصنف عاشور، «نظرية العامل ودراسة التركيب» ضمن: صناعة المعنى وتأويل النص

(أعمال الندوة التي نظمها قسم اللغة العربية من ٢٤ إلى ٢٧ إبريل ١٩٩١م). منشورات كلية الآداب بمنوبة (١٩٩٢م) تونس، ص ٦٧.

(*) تتعدد مظاهر العدول عن الأصل وتتنوع، فقد يكون العدول: في البنية الصرفية: بما يطرأ عليها من تعريف أو تنكير أو نقل بناية أو تضمين. أو في الرتبة: بما يحدث من تقديم وتأخير. أو في النظم: بما يحدث من حذف أو زيادة أو اعتراض.

(٢٤) انظر في شيء من هذا:

عبد الحكيم راضي، نظرية اللغة في النقد العربي، ج١، مكتبة الخانجي، ١٩٨٠، مصر، ص ٢٠٥، ١٩٩٤.

(٢٥) انظر: سيبويه، عمرو بن عثمان، (ت ١٨٠هـ / ٧٩٦م) كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ج٥، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م، ج١، ص ٧٢... وانظر: ج١ ص ٨٣، ١٠٣، ٣٥٣، ٣٧٤... ج٢ ص ١٩، ٤١، ١١٨... سيشار إلى هذا المصدر فيما بعد هكذا: سيبويه، الكتاب.

(٢٦) سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٢٧٠-٢٧١.

(٢٧) ابن هشام، أبو محمد، جمال الدين عد الله بن يوسف الأنصاري، (ت ٧٦١هـ / ١٣٥٩م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه وعلق عليه: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، ج١، دار الفكر، بيروت، ط (١)، ١٩٨٥م، ص ٨٥٣. سيشار لهذا المصدر فيما بعد: ابن هشام، مغني اللبيب.

(٢٨) سيبويه، الكتاب ج١، ص ١٤١.

(٢٩) المصدر نفسه ج١ ص ٢٩٥.

(٣٠) المصدر نفسه ج١ ص ٣٤٣.

(٣١) ابن جني، الخصائص، ج٢ ص ٣٧٨.

(٣٢) انظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ج١، نشر وتوزيع دار الثقافة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، الدار البيضاء المغرب، ص ٨-٩.

(٣٣) المرجع نفسه، ص ٨.

(٣٤) انظر في هذا:

أحمد المتوكل، «مبدأ الوظيفية وصياغة الانحاء» مجلة المناظرة، (١٩٩٠م)، السنة (٢)، ع (٣)، ص ٤٩.

(٣٥) انظر: فوزي حسن الشايب، محاضرات في اللسانيات، ج١، منشورات وزارة الثقافة، عمان، ط (١)، ١٩٩٩م، ص ٣٧٥.

(٣٦) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ٨٠-٨١.

- (٣٧) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ٩٨.
- (٣٨) ابن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب ص ٦٨٤-٧٠٦.
- (٣٩) المصدر السابق، ص ٧٣٢.
- (٤٠) السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد (ت ٦٢٦هـ / ١٢٢٩م)، مفتاح العلوم، ج ١ تحقيق عبد الحميد هندواوي، دار الكتب العلمية، ط ١، بيروت، ٢٠٠٠م، ص ٢٤٧-٢٤٨. سيشار لهذا المصدر فيما بعد: السكاكي، مفتاح العلوم.
- (٤١) انظر: الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت ٤٧١هـ / ١٠١٧م) دلائل الإعجاز، ج ١ حققه وقدم له محمد رضوان الداية وفايز الداية، مكتبة سعد الدين، ط ٢، دمشق، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م، ص ١٢١ سيشار لهذا المصدر فيما بعد: الجرجاني، دلائل الإعجاز.
- (٤٢) المصدر السابق ص ٩٨.
- (٤٣) المصدر السابق ص ١١٧.
- (٤٤) المصدر السابق، ص ٩٨.
- (*) حيثما ورد مسمى «البلاغة» فالمقصود علم المعاني.
- (٤٥) السكاكي، مفتاح العلوم، ص ٢٤٧.
- (٤٦) العلوي، يحيى بن حمزة (ت ٧٤٩هـ / ١٣٤٨م)، كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ج ٣ مطبعة المقتطف، مصر ١٣٣٢هـ / ١٩١٤م، ج ١ ص ١٧. سيشار لهذا المصدر فيما بعد: العلوي، الطراز.
- (٤٧) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٢٩.
- (٤٨) المصدر السابق، ص ٢٥٧.
- (٤٩) الآية ٧٣ من سورة يوسف.
- (٥٠) العلوي، الطراز ج ٢، ص ١٧١.
- (٥١) البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق.
- (٥٢) انظر: القزويني، جلال الدين أبو بد الله محمد بن عبد الرحمن (ت ٧٣٩هـ / ١٣٣٨م)، الإيضاح في علوم البلاغة، ج ١، دار الكتب العلمية، ط ١، بيروت، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، ص ٤٥، سيشار لهذا المصدر فيما بعد: القزويني، الإيضاح.
- (٥٣) الآيات ٨٣-٨٥ من سورة الصافات.
- (٥٤) انظر: الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ / ١١٤٣م) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وغيوب الأقاويل في وجوه التأويل، ج ٤، رتبه وضبطه وصححه محمد شاهين، دار الكتب العلمية، ط ١، بيروت ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م، ج ٤ ص ٤٦. سيشار لهذا المصدر فيما بعد: الزمخشري، الكشاف.

(٥٥) انظر: سيبويه، الكتاب ج ١، ص ٣٣.

(٥٦) انظر في ذلك:

- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ/ ١٠٠٢م) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ج ٢، تحقيق على النجدي ناصف وعبد الطليم النجار وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، دط، القاهرة، ١٩٦٦م، ج ١، ص ٦٥، ٦٤. سيشار لهذا المصدر فيما بعد: ابن جني، المحتسب.

- الجرجاني، دلائل الإعجاز ص ١٣٦.

(٥٧) انظر في هذا مثلاً:

- الجرجاني، دلائل الإعجاز ص ١٣٧.

- السكاكي، مفتاح العلوم، ص: ٢٦٩، ٣٢٩، ٣٥٨.

(٥٨) السكاكي، مفتاح العلوم، ص ١٢٥.

(٥٩) المصدر السابق، ص ٣٧.

(٦٠) المصدر السابق، ص ١٤٩.

(٦١) انظر: ابن الأثير، أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد (ت ٦٣٧هـ/ ١٢٣٩م) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ج ٢، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، دط، بيروت، ١٩٩٩، ج ١، ص ٢٦. سيشار لهذا المصدر فيما بعد: ابن الأثير، المثل السائر.

(٦٢) انظر: العلوي، الطراز، ج ١، ص ١٧.

(٦٣) البيت من الطويل، وهو لدريد بن الصمة، انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٨٥٣.

(٦٤) انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ص (١).

(٦٥) انظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١١٧.

(٦٦) انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ص ١٩، ٢٢، ٤٢.

(٦٧) انظر: في تفصيل ذلك: المجذوب، المنوال النحوي العربي، ص ٤٣-٤٤.

(٦٨) انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ج ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط (٢)، ١٩٧٩م، ص ١٨.

(٦٩) انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ١.

(٧٠) انظر: السابق ص ٤-٥.

(٧١) انظر: السابق، ص ١٦-١٨.

(٧٢) انظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ج ١، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي

الخطبي، ط (٢)، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م، ص ١٩.

(٧٣) انظر في شيء من هذا: المجدوب، المنوال النحوي، العربي، ص ١٤-١٥.

(٧٤) انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ٧-٨.

(٧٥) الآية ١٠٩ من سورة الأنعام.

(٧٦) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٣ ص ١٢٣. وانظر في الآية: السمين الخطبي، أحمد بن يوسف

(٧٥٦هـ/١٣٥٤م) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ١١ ج، تحقيق، د. أحمد محمد

الخرائط، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، ط (١)، دمشق، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م، ج ٥ ص

١٠٢.

(٧٧) البيت من الكامل. انظر: سيبويه، الكتاب ج ٣ ص ١٩، والسواد معناه هنا: الشخص.

(٧٨) انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ٢، ١٦.

(٧٩) انظر: المجدوب، المنوال النحوي العربي، ص ١٩.

(٨٠) انظر: عبد الرحمن الحاج صالح، «الأصالة والبحوث اللغوية الحديثة»، حوليات جامعة

الجزائر، ج (١)، ١٩٩١-١٩٩٢م، ع (٦)، ص ٣٩.

(*) استعمل الزمخشري في كشفه صيغة استفهامية قائمة على افتراضه سؤالاً يبدوه بقوله: فإن

قلت... ثم يجيب عليه بقوله: قلت... وقد نحتنا من ذلك مصطلح «الفنقلة».